

الرقم :
التاريخ :
المشروعات :

VISION رؤية
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

جمعية التنمية الأهلية بالشريم
ALSHARIM CIVIL DEVELOPMENT ASSOCIATION
مسجلة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية برقم ١٠٠٠٦١٨٥٠٠



جمعية التنمية الاجتماعية بالشريم
Social Development Association in Al-Shuraim
نبني وننمي

سياسة تعارض المصالح

إجتماع مجلس الإدارة رقم / ٢
بتاريخ ٢٧/٢/٢٥١٠ م



الصفحة ١ من ٥





الرقم :

التاريخ :

المشروعات :

تمهيد

تحتبر الجمعية خصوصية كل شخص يعمل لصالحها، وتعد ما يقو مبهم منتصر فاتخارج إطار العمل ليسنا هتمامها، إلا أن الجمعية تتر بأنا المصالح الشخصية لمن يعمل لصالحها أثناء ممارسة أي أنشطة اجتماعية، أو مالي، أو غيرها، قد تتداخل، بصور مباشرة أو غير مباشرة، معموض وعتيه، أو لانه للجمعية مما قد ينشأ معه تعار ضفيا المصالح. تؤمن الجمعية بقيمها ومبادئها المتمثلة في النزاهة والعملا لجماعيو العناية والمبادر ؤو الإنجاز وتأتي سياسة تعار ر ضالمصالح الصادرة عن الجمعية؛ لتعزز تلك القيمو حمايتها، وذلك لتفادي أن تؤثر المصلحة الشخصية أو العا ئلية، أو المهنية لأيشخص يعمل لصالح الجمعية علأداء و اجباته تجاه الجمعية، أو أني تحصل من خلال تلك المصالح علمكاسب لحساب الجمعية.

نطاق وأهداف السياسة

١. مععدم الإخلال بما جاء في التشر يعاتو القوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية التي تحتكم تعار ضالم صالح، ونظام الجمعياتو المؤسس..... اتالأهلية ولا تحتها التنفيذية، و اللائحة الأساسية للجمعية، تأتيهذ هالسياسة استكمالا لها، دون أن تحل محلها.
٢. تطبهذ هالسياسة علمكاشخص يعمل لصالح الجمعية، ويشمل ذلك أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مُجلا ساالإدارة، وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة، ومدير يالجمعية التنفيذيين، وجميع موظفيها ومتطو عيها.
٣. يشمل تعار ضالمصالح، ما يتعلق بالأشخاص أنفسهم المذكور ين في الفقرة الس..... ابقتو مصالح أي شخص آخر تكون له علاقة بشخص..... يه بهم، و يشمل هؤلأ الزوجة، الأبناء، الوالدين، الأشقاء، أو غير هم من أفراد العائلة.
٤. تعد هذ هالسياسة جزءا لا يتجزأ من وثائق التتير بطالجمعية بالأشخاص العاملين لصالحها سواء كانت تلك الو ثائق قرار اتتعيين أو عقود عمل.
٥. تضمن الجمعية العقود التي تبر مها مع مستشاريها الخارجيين وغير هم، نصوصا تنظم تعار ضالمصالح بما يتفق مع أحكام هذ هالسياسة.
٦. تهدف هذ هالسياسة إلى حماية الجمعية وسمعتها و مني عمل لصالحها من أي أياشكال تعار ضالمصالح السلبية التي قد تنشأ بسبب عدم الإفصاح.

مسئوليات وصلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الخاصة بسياسة تنظيم تعار ضالمصالح

١. إدارة تعار ضالمصالح أحد الاختصاصات لرئيسة لمجلس الإدارة.
٢. يجوز للمجلس تكيو ينجان محددة أو تكليف أحد لجانها المنبثقة من المجلس للنظر في المسائل التي من المحتمل أن تنطو يعلنت تعار ضالمصالح معمر اعاة متطلبات استقلالية تلك اللجان.
٣. لا يكون الشخص في حالة تعار ضالمصالح إلا إذا قرر مجلس إدارة الجمعية فيما يخص تعاملات الجمعية معا لغير أو تعاملات أعضاء المجلس وكبار التنفيذيين في الجمعية أن الحالة تنضو يعلنت تعار ضالمصالح، وتكو ن صلاحيه القرار مع المسؤو لالتنفيذ بيخصو صبا قي مو ظفيا الجمعية.
٤. يجوز لمجلس الإدارة وفق سلطاتها التقديرية أن يقرر - بشأن كحالة علمحدة - الاعفاء من المسؤولية عند تعار ضالمصالح الذي قد ينشأ عن ضامن حينلآخر في سياق نشاطات الشخصو ق رار اتها المعتادة، أو الذي قد ينشأ في سياق عملها مع الجمعية، سواء ما يتعلق بمصالح مالية أو بمصالح تعيقه عن القيام بواجبها لتتصر فعلا كملو جه بما يتوافق مع مصالح الجمعية.





الرقم :

التاريخ :

المشروعات :

استمارة الإفصاح أعلن حوتام.

٦. يعرض التقرير في الإفصاح عن هذا المصالحو الحصول على موافقة الجمعية عليها المسؤولة لتنفيذ
غير همنا الموظفين المتطوعين لإجراء اتات الأديبية طبقا لنظام العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة ال
عربية السعودية واللائحة الأساسية في الجمعية.

تقارير تعارض المصالح

١. تودع جميع نماذج الإفصاح أعضاء مجلس الإدارة ولدى الإدارة التنفيذية.
٢. تودع جميع نماذج الإفصاح موظفي أو متطوعي الجمعية لدى وحدة الموارد البشرية أو المتطوعين.
٣. يقدم مراجع حسابات الجمعية الخارج جيتقرير أخاصابالأعمال والعقود المبرمة لمصالح الجمعية أو التبتند
طوي علمصلحة مباشرة أو غير مباشرة لعضو المجلس، والطلب
رئيس مجلس الإدارة، ويضمن ذلك مع تقريره السنوي لأداء الجمعية الذي يقدمه للجمعية العمومية.
٤. تصدر الإدارة المخولة بالمر اجعة الداخلية تقرير اسنوياً يعرضه لمجلس الإدارة في وضحتفاصيلاً
عمالاً والعقود التي انطوتعلمصلحة لموظفي الجمعية وفقاً لنماذج الإفصاح المودعة لديها.

حيث إن هذه السياسة تعد جزءاً لا يتجزأ من أمان وثائق التتير بط الجمعية بالأشخاص العاملين لصالحها، فإنها لا يجوز م
خالفة أحكامها والالتزامات الواردة بها.

